National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالميّة

تقرير أسبوعي

فهرس المحتويات

السوريون يدلون بأصواتهم للبرلمان، مما يمهد الطريق لتمديد حكم الأسد 3

صوت أمريكا 3

فقر مدقع ومخاوف من الترحيل.. هذا هو واقع اللاجئين السوريين في لبنان 5

مودرن ديبلوماسي 5

بالنسبة لنظام الأسد كل شيء يجب أن يختفي 8

أوريان 21 8

الأسد نجا ولم ينتصر... انتفاضة أخرى تواجه سوريا 11

فورين بوليسي 11

سيناريو "منتصف الطريق" للتطبيع بين تركيا والنظام السوري 14

سوريا الاسبوعية 14

100 ألف سوري عادوا إلى بلدهم منذ بدء مسار تطبيع "أنقرة- دمشق 17

الصحيفة التركية 17

استراتيجية إيران المتجددة في شرق سوريا 19

معهد واشنطن 19

باحثون عن التقارب بين "أنقرة ودمشق": تعقيدات عالقة ولن يحصل بين عشية وضحاها 22

معهد السلام" الأمريكي 22

واشنطن تغير استراتيجيتها بعد التطبيع التركي السوري 25

ميدل إيست آي 25

ملاحظة: جميع الآراء والمواد الواردة في هذا التقرير تُعبر عن كاتبها أو ناشرها فقط

السوريون يدلون بأصواتهم للبرلمان، مما يمهد الطريق لتمديد حكم الأسد

صوت أمريكا

(اللغة الانجليزية) 17 تموز 2024

نص المقال: يصوت السوريون لاختيار أعضاء برلمان جديد في الانتخابات التي تجري يوم الاثنين والتي لا يتوقع أن تحمل الكثير من المفاجآت ولكنها يمكن أن تمهد الطريق لتعديل دستوري من أجل تمديد جديد لولاية الرئيس بشار الأسد.

التصويت هو الرابع في سوريا منذ الاحتجاجات الحاشدة التي انطلقت عام 2011 والقمع الوحشي الذي واجهته على يد قوات الأمن والتي تحولت بعد ذلك إلى حرب أهلية طويلة كما أنها تأتي في وقت تعاني فيه البلاد من أزمة اقتصادية خانقة، مما أدى إلى تأجيج الاحتجاجات في جنوب البلاد.

تستثني الانتخابات البرلمانية 2024 مناطق المتمردين في شمال غرب البلاد وشمال شرق سوريا الذي تسيطر عليه قوات سوريا الديمقراطية الكردية التي تدعمها الولايات المتحدة. كما أنه لم يتم الإعلان عن عدد الناخبين المؤهلين للمشاركة، وعلى خلاف الانتخابات الرئاسية، فإن ملايين السوريين في الشتات -الذين تضخمت أعدادهم منذ بداية الحرب الأهلية- ليسوا مؤهلين للتصويت.

وتقول الدول الغربية ومنتقدو الأسد بان الانتخابات في مناطق سيطرة الحكومة في سوريا ليست حرة ولا نزيهة.

في هذا العام 1516 مرشحا موافقا عليهم من قبل الحكومة يتنافسون على 250 مقعدا في مجلس الشعب. هناك ما يقرب من 8151 مركز تصويت في 15 محافظة في مناطق سيطرة الحكومة، ويتوقع أن يتم الإعلان عن النتائج يوم الاثنين مساء أو في اليوم التالي.

في الجولة الأخيرة من الانتخابات التي جرت عام 2020، تم تأجيل الإعلان عن النتائج لأيام بسبب وجود أمور تقنية وفقا لمسئولين سوريين.
حصل حزب البعث بزعامة الأسد على 166 مقعدا، إضافة إلى 17 مقعدا من أحزاب أخرى حليفة، في حين ذهب 67 مقعدا لمرشحين مستقلين.
تجري الانتخابات في ظل استمرار تدهور الاقتصاد السوري بعد سنوات من الصراع والعقوبات الغربية وجائحة كورونا وتضاؤل حجم المساعدات بسبب إرهاق المانحين.
في هذه الأثناء، فإن قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي وصلت إلى أدنى مستوياتها، مما أدى إلى تضخم كبير في أسعار المواد الغذائية والوقود. كما سحبت الحكومة جزئيا برنامج الدعم قبل عام تقريبا وفي نفس الوقت ضاعفت أجور القطاع العام ومعاشات التقاعد.
وصرح الناخبون لوكالة أسيوشيتد برس بأن إصلاح الاقتصاد السوري المتعثر يعتبر قضية رئيسة.
يقول أحمد العفوش، بعد الإدلاء بصوته في دمشق:" نأمل أن تجلب ثقتنا بهؤلاء المشرعين الجدد الخير على البلاد وتحسين الأوضاع."
وتأمل شيرين الخليف بأن يتخذ البرلمان الجديد إجراءات من أجل تحسين الوضع المعيشي في سوريا.
وتضيف المهندسة ذات ال 47 عاما:" لا أريد القول بأن البرلمان السابق لم يكن جيدا. نريد فقط أن تتحسن الأمور."
في محافظة السويداء الجنوبية ذات الغالبية الدرزية، حيث تجري احتجاجات مناهضة للحكومة بشكل منتظم منذ ما يقرب من العام بسبب الوضع الاقتصادي السيئ، دعا الكثيرون لمقاطعة الانتخابات. أظهرت مقاطع فيديو جرى بثها على قناة سويداء 24، وهي قناة محلية ناشطة، المتظاهرين وهم ينتشلون صناديق الانتخاب من على شاحنة في محاولة منهم لمنعها من الوصول إلى المركز الانتخابي.
في أماكن أخرى، كانت الحملات الانتخابية محدودة حيث ركز المرشحون بشكل رئيس على شعارات عامة مثل الوحدة الوطنية والازدهار.
قال فلاديمير بران، وهو مستشار مستقل لشئون العمليات السياسية والانتخابية بأن الجزء التنافسي من العملية الانتخابية السورية يأتي قبل الاقتراع، وذلك عندما يتم إرسال قائمة مرشحي حزب البعث إلى القيادة المركزية للحزب والتي هي من يسمح لهم بخوض الانتخابات.
وأضاف:" لقد انتهت الانتخابات فعلا مع انتهاء العملية التمهيدية. ما إن تكتمل قائمة حزب البعث فإنه بإمكانك التحقق من القائمة والنتائج، وسوف ترى حرفيا أن جميعهم سوف يكونون أعضاء في البرلمان."
لكن عدد المرشحين الذي وصلوا إلى القائمة النهائية كان منخفضا نسبيا هذا العام، مما يعني وجود تغيير داخل حزب البعث.
وقال مارون صفير، وهو مستشار للعمليات الانتخابية والسياسية إن 169 مرشحا الذين قدمهم حزب البعث تجاوزوا هامش ال 167 المطلوبون لاقتراح أي تعديل دستوري، وهو ما يحمي الرئيس من اتهامه بالخيانة واستخدام حق النقض.
إضافة إلى ذلك، فإن هناك 16 مرشحا من الأحزاب المتحالفة مع حزب البعث يخوضون الانتخابات على نفس القائمة، كما يقول. "لا ينقص سوى 3 أعضاء لتشكيل ثلاثة أرباع المجلس، وهو العدد المطلوب لتمرير أي تعديل دستوري."
وبينما يتم ترك 65 مقعدا للمرشحين المستقلين، إلا أن صفير يقول بأنه لا يجب أن نتوقع أنهم يمكن أن يشكلوا كتلة معارضة حقيقية.
ويضيف:" إنهم خاضعون للفحص والتدقيق من أجل ضمان أنهم موالون وأنهم لا يشكلون أي تهديد."
ومع مواجهة الأسد قيودا على فترات الرئاسة والتي يمكن أن تنهي حكمه في عام 2028، فإنه يتوقع بان البرلمان القادم سوف يحاول تمرير تعديل دستوري من أجل تمديد فترته الرئاسية.

(ترجمة مركز الشرق العربي)

المصدر: صوت أمريكا

فقر مدقع ومخاوف من الترحيل.. هذا هو واقع اللاجئين السوريين في لبنان

مودرن ديبلوماسي

أليا تي سابو

(اللغة الانجليزية) 16 تموز 2024

نص المقال: تعد أزمة اللاجئين السوريين الأكبر في العالم، وتمتد على مدى عقد من الزمن. وتشير التقديرات إلى أن 5.5 ملايين لاجئ ما زالوا يعيشون خارج سوريا. ويحتضن لبنان أكبر مخيمات اللاجئين لطالبي اللجوء لسنوات حتى وقت قريب، حسب تقرير نشره موقع "مودرن ديبلوماسي" الأمريكي.

ولفت الموقع في تقرير ترجمته "عربي21"، إلى بدء لبنان في إعادة اللاجئين بسبب الضغوط الاقتصادية في البلاد بعد تفشي فيروس كورونا.

وفيما يلي؛ أهم المشاكل المختلفة التي يواجهها اللاجئون السوريون في لبنان.

بدأت أزمة اللاجئين السوريين مع بداية الحرب الأهلية السورية في سنة 2011، والتي سببتها الصراعات الحكومية والشعبية. وقد تصاعد الأمر إلى حرب أهلية شاملة، مع نزوح حوالي 14 مليون سوري داخليا وخارجيا.

ويستضيف لبنان أكبر عدد من اللاجئين من حيث دخل الفرد مقارنة بأي بلد آخر، بما في ذلك اللاجئون السوريون والفلسطينيون. وهناك حوالي مليون لاجئ من سوريا مسجلون لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولا يزال مئات الآلاف غير مسجلين من سوريا. ويعيش حوالي 90 بالمئة من هؤلاء اللاجئين في فقر مدقع دون الحصول على الموارد الأساسية والتعليم، حسب التقرير.

وأوضح الموقع أن هذا الصراع قد أثار أكبر أزمة إنسانية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولم يسبقها سوى الصراع اليمني في سنة 2018؛ حيث لجأ ملايين اللاجئين إلى دول مثل تركيا والأردن ولبنان والعراق ومصر ودول أوروبية مختلفة، مما أدى إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي في هذه المناطق بشكل جذري.

ولم يكن العيش في لبنان آمنا ومسالما بشكل أساسي بالنسبة لهؤلاء اللاجئين أيضا من سوريا، فلا يزالون يواجهون مشاكل مختلفة، ومؤخرا، مع تفشي فيروس كورونا والأزمة الاقتصادية في لبنان، يواصل اللاجئون دفع ثمن باهظ، وفقا للتقرير .بحسب الموقع، فإنه من الممكن تصنيف التحديات والمشاكل التي يواجهها هؤلاء اللاجئون إلى فئات مختلفة. ويمكن أن تكون سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية. والقائمة لا نهاية لها، وتصنيفهم إلى مجموعات مختلفة سيعزز فهما أفضل للفروق الدقيقة المختلفة في هذه القضية.

- مشاكل سياسية

ذكر الموقع أنه يُطلب من اللاجئين في لبنان العودة إلى سوريا بشكل أساسي لأن لبنان يواجه أزمة اقتصادية. كما أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على الوضع في البلاد؛ حيث عطلت إمدادات الغذاء الأساسية إلى لبنان، مما ترك العديد من اللاجئين بلا طعام وفي حالة فقر. ويقال إن المخابز تقوم بتقنين الخبز، وهو النظام الغذائي النموذجي للفقراء في البلاد.

وأوضح أن انخفاض احتياطي القمح وارتفاع أسعار النفط يضع الناس في موقف صعب. وهناك أيضًا استياء متزايد تجاه اللاجئين، حيث تنتشر المشاعر المعادية للاجئين في جميع أنحاء البلاد وهي في حالة ازدياد.

وبدأت وسائل الإعلام، وكذلك الناس العاديون، في إلقاء اللوم على اللاجئين باعتبارهم السبب في انهيار البلاد. وقد استحوذت هذه الفكرة على الرأي العام، ما أدى إلى دفع البلاد إلى البدء ببطء في إعادة اللاجئين إلى سوريا.

وبحسب تقرير لمنظمة "هيومن رايتس ووتش"، يواجه اللاجئون العائدون انتهاكات جسيمة على أيدي حكومة النظام السوري والجيش. وذكر التقرير أمثلة على حالات الاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة التي واجهها اللاجئون الذين عادوا إلى البلاد.

- مشاكل اقتصادية

وذكر الموقع أن هؤلاء اللاجئين في لبنان لا يتمتعون بإمكانية الوصول إلى وسائل الراحة اللازمة للبقاء ولا التعليم المناسب أو الوظائف التي تسمح لهم بكسب المال. لقد دفع معدل البطالة المرتفع في لبنان العديد من اللاجئين إلى البحث عن عمل غير رسمي أو غير قانوني من أجل البقاء، وكان سيناريو فيروس كورونا أسوأ حالاً بالنسبة لمواطني لبنان نفسه، بل وأسوأ بالنسبة للاجئين.

ويحتاج لبنان إلى أن يتم تعزيز وضعه الاقتصادي بما يكفي لمساعدة مواطنيه، الأمر الذي وضع قضايا الرعاية الصحية والإسكان وما إلى ذلك الخاصة باللاجئين في مأزق. كما أن هناك حدا للسحب النقدي وانخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية. فالبلاد على حافة الانهيار السياسي والاقتصادي .وكان العديد من الشخصيات السياسية البارزة قد عبروا أمام الرأي العام عن العدد الكبير للاجئين من سوريا وتأثير ذلك على حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، ما أدى إلى بدء التحريض السياسي ضد اللاجئين. ومن زاوية أوسع، يزعم الخبراء السياسيون أن قادة لبنان يتخذون خطوات تكتيكية للغاية في تحركاتهم من خلال الاستفادة من اللاجئين للحصول على المزيد من التمويل من المنظمات الدولية، حسب التقرير.

- مشاكل اجتماعية

ولفت الموقع إلى أن المجتمع اللبناني ينبذ اللاجئين السوريين؛ حيث أثرت الروايات المناهضة لهم بشكل كبير في لبنان في السنوات الأخيرة. وأدى سيناريو ما بعد فيروس كورونا إلى ترحيل العديد من اللاجئين السوريين إلى وطنهم لأن الحكومة غير قادرة على رعاية الأعداد المتزايدة من السكان. وتشير التقارير إلى أنه من بين كل عشر ولادات، هناك ستة لاجئين سوريين.

وفي الوقت الحاضر، هناك أكثر من 47 بالمئة من اللاجئين السوريين في المنطقة هم دون سن 18 سنة، وأكثر من ثلث هذه الفئة السكانية يفتقرون إلى فرصة الحصول على التعليم. وفي داخل سوريا، لا يذهب أكثر من مليوني طفل إلى المدارس، ويواجه 1.6 مليون طفل خطر الانقطاع عن التعليم. وينتهي الأمر بالعديد من هؤلاء الأطفال إلى العمل في لبنان، وقد شهدت هذه الحالات ارتفاعا حادا خلال الوباء.

وحسب الموقع، لا توجد منظمة مناسبة تدير عدد اللاجئين أو أي شيء يتعلق بهم؛ ويرجع ذلك إلى نقص الاستجابة والمساءلة من قبل الحكومة اللبنانية التي تركت كل العمل للأمم المتحدة ولم تتحمل أي مسؤولية حتى الآن. ويكمن القلق الأساسي للعديد من المنظمات الدولية في الظروف المعيشية السيئة لهؤلاء اللاجئين، حيث يعيش 90 بالمئة منهم تحت خط الفقر، وتحد الحكومة من وصولهم إلى وظائف القطاع الرسمي.

- الاستجابات وردود الفعل

وذكر الموقع أنه في حين أن العديد من المنظمات الدولية قد ذهبت إلى الميدان وحاولت مساعدة هؤلاء الأشخاص، إلا أن الأزمات لا تزال قائمة. وحتى بعد مرور عقود من الزمن، فلا بد من وجود آلية مناسبة لمعالجة المشاكل التي يواجهها هؤلاء اللاجئون، وقد ساهم غياب المساءلة وتقاعس الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية في استمرار الأزمة في البلاد. ويوضح المسؤولون العاملون في هذا الموضوع أن البنوك اللبنانية تستخدم الأموال المرسلة كمساعدة للاجئين لحل الأزمة الاقتصادية. علاوة على ذلك؛ قامت الحكومة اللبنانية بترحيل هؤلاء اللاجئين وأخذ المزيد من الأموال باسمهم تحت وعود كاذبة بمساعدتهم.

واضطر برنامج الأغذية العالمي إلى تعليق مساعداته بسبب نقص التمويل، وهذا حادث مروع لأسباب إنسانية بسبب عدم وجود حساسية تجاه هذه القضية .ومع استضافة ما لا يقل عن 95 بالمئة من اللاجئين السوريين حاليًا من قبل الدول الخمس المضيفة المركزية، كان لغياب المساعدة العالمية نتائج رهيبة، مما جعل من الصعب للغاية عليهم التكيف. وبسبب القيود الصارمة على دخول اللاجئين التي تفرضها تركيا ولبنان والأردن، يواجه العديد من الأشخاص المحتجزين في سوريا خطرًا كبيرًا بالتعرض للانتهاكات على يد القوات الحكومية، وتنظيم الدولة في سوريا، وغيرها من المنظمات المسلحة، حسب التقرير .وأكد الموقع أن الكثير من الدول لم تشارك فيما يتعلق بإغاثة هؤلاء اللاجئين وإعادة تأهيلهم؛ حيث أوضح مسؤولو منظمة العفو الدولية كيف حصل عدد قليل من الأشخاص على إعادة التوطين في دول أخرى. ومعظم اللاجئين نازحون داخلياً داخل سوريا حيث لم يعد هناك إلا مجال ضئيل للهروب إلى البلدان التي يمكن أن توفر لهم الحد الأدنى. ودول مثل لبنان على وشك الانهيار بسبب مشاكل داخلية، وتدفق اللاجئين سيزيد الأمر سوءا .واختتم الموقع التقرير بالقول، إن الافتقار إلى الحساسية وانعدام المساءلة بشأن أزمة اللاجئين السوريين أدى إلى وضع حياة الملايين من الناس في بؤس شديد، فلا يزال ملايين الأطفال غير متعلمين ولا يستطيعون الحصول على الغذاء والماء المناسبين .ويرى الناشطون في مجال حقوق المرأة أن الأشخاص الأكثر تضررا في الحرب هم في الغالب النساء والأطفال، وأزمة اللاجئين السوريين هي مثال آخر على ذلك، حسب التقرير. (ترجمة عربي 21)

المصدر: مودرن ديبلوماسي

بالنسبة لنظام الأسد كل شيء يجب أن يختفي

أوريان 21

نينا شاستيل

(اللغة الانجليزية) 16 تموز 2024

نص المقال: لم يكتف نظام بشار الأسد باعتقال وتعذيب وقتل أبناء شعبه، بل استولى أيضا على ممتلكاتهم تحقيقا لـ3 أهداف، هي ملء خزائن الدولة، وإثراء كبار الشخصيات، ومنع عودة غير المرغوب فيهم من المعارضين أو من يفترض فيهم ذلك، وفقا لموقع أوريان 21 الفرنسي.

وأوضح الموقع في تقرير للكاتبة نينا شاستيل أن الوثائق الكثيرة التي كشف عنها في محاكمة باريس في مايو/أيار 2024 مثلت دليلا على هذا التطهير السياسي المالي المنهجي.

وأضافت شاستيل أن محاكمة 3 مسؤولين سوريين كبار هم جميل حسام وعلي مملوك وعبد السلام محمود بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في مايو/أيار الماضي في باريس قد سلطت الضوء على مصادرة النظام السوري الممنهجة للممتلكات وممارسته الابتزاز وغصب أموال المختفين وأموال عائلاتهم.

وأوضح الموقع أن هذه الحقائق الموثقة تستند إلى "قضية عائلة الدباغ" التي أخذت اسمها من اسم الفرنسيين السوريين اللذين اعتقلا في دمشق عام 2013، مما سمح للعدالة الفرنسية بتولي القضية.

وكان المركز السوري للعدالة والمساءلة الذي ساعد في التحقيق قد أصدر تقريرا مفصلا للغاية بعنوان "بعون الله لن يبقى شيء" عن نهب الدولة ممتلكات المدنيين برعاية الحكومة السورية."

ولفت المركز إلى سرقات يتم تنسيقها على أعلى مستوى من التسلسل الهرمي العسكري سعيا لضمان الموارد الاقتصادية للنظام وقادته، وقد وصفتها المحكمة بأنها "جرائم حرب"، مشيرة إلى أن كل شيء بالنسبة لهم يجب أن يختفي، البشر والممتلكات.

مصادرة "ممتلكات الإرهابيين"

عندما ألقي القبض على مازن الدباغ من منزله عام 2013 علق عملاء حكوميون على سيارته الجديدة وأخذوا مفاتيحها منه قبل نقله إلى سجن المزة الذي لن يعود منه أبدا، ثم شوهدت السيارة بانتظام في الحي حتى أن زوجته تلقت غرامة بسبب سرعة تلك السيارة التي لم تكن بحوزتها .وأضافت أن العملاء عادوا عام 2016 وأبلغوها بمصادرة منزل العائلة، وعندما اكتشفوا أن المبنى بأكمله للعائلة استولوا على مفاتيح شقة الأم.

وقد اكتشفت العائلة أن الشقة أصبحت الآن مملوكة للدولة تحت بند "مصادرة ممتلكات الإرهابيين"، ويسكنها مقابل 30 دولارا سنويا عبد السلام محمود الذي كان آنذاك مديرا لفرع التحقيقات في المخابرات الجوية بدمشق، والمتورط بشكل مباشر في اختفاء مازن وباتريك، كما علمت أن الجزء الآخر من المبنى تم تأجيره لشخص آخر من وجهاء النظام.

ويؤكد مدير المركز السوري للإعلام مازن درويش -وهو أيضا طرف مدني- أن "الابتزاز ومصادرة الممتلكات يوفران موارد مالية واقتصادية للنظام، وهذا في بعض الأحيان هو سبب الاعتقالات"، وهذا ما تدعمه شهادة "ن"، وهو اليوم لاجئ سياسي في فرنسا.

فقد شهد "ن" بأن 70% من أراضي المعضمية التي أصبحت ذات أهمية إستراتيجية كبيرة ومحتلة بين القوات الجوية والفرقة الرابعة والألوية القتالية وجميع الفصائل التي تدور حول المطار، ويقول "ن" إن "لدينا سندات الملكية، كان لنا الحق في بيعها ولكن للنظام فقط."

ومع بداية الثورة تظاهر الأهالي للمطالبة بإعادة ممتلكاتهم المصادرة، وفي عام 2013 تعرضت المدينة المتمردة لهجمات كيميائية و3 سنوات طويلة من الحصار.

تم اعتقال "ن" ليجبر بعد 3 أشهر من التعذيب على التوقيع ببصمات أصابعه على اعتراف، وقال لقاضي المحكمة المدنية "لكنني لا أعرف على ماذا جعلوني أوقّع، ربما قمت ببيع منزلي دون أن أعرف ذلك."

وقال لقضاة محكمة باريس "لقد كنت على حق، فقد تم الاستيلاء على بعض ممتلكاتي بعد ذلك، وتمت مصادرة جميع ممتلكات والدي لصالح المخابرات الجوية".

وأشارت الكاتبة إلى أن هذه الشهادة تؤيد شهادة عبيدة الدباغ، وتبين أن مصادرة الممتلكات جزء من إستراتيجية نظام مفلس يضمن الموارد المالية عن طريق نهب المدنيين، علما أن مصادرة الأراضي كانت ممارسة شائعة لدى حزب البعث منذ وصوله إلى السلطة عام 1963.

- الممتلكات والأراضي أسلحة الحرب الجديدة

ومنذ بداية ثورة 2011 اعتمدت حكومة بشار الأسد ما يقارب 35 قانونا يسمح بمصادرة ونزع الملكية والاستيلاء على الممتلكات، وذلك بحجة مكافحة الإرهاب تارة والتخطيط الحضري والمساكن العشوائية واسترداد الديون والخدمة العسكرية والأراضي الزراعية المشتركة وسجلات الممتلكات تارة أخرى، وهي تستهدف بشكل أساسي ممتلكات النازحين وأعضاء المعارضة المشتبه بهم.

واستمر النظام في اعتماد التعديلات والمراسيم التي تقضي بالاستيلاء قانونيا على جميع الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، ففي عام 2019 سمح التعديل 39 لوزارة المالية بإصدار أمر بالمصادرة التنفيذية دون إشعار على ممتلكات أي شخص لم يكمل خدمته العسكرية قبل سن 43 عاما، وكذلك ممتلكات زوجته وأطفاله.

وتسمح بعض القوانين بتجريد المدنيين من ممتلكاتهم ليتم منحها لمسؤولين رفيعي المستوى أو بيعها لطرف ثالث.

المساكن الفارغة يتم تخصيصها لشاغليها الموالين للنظام الذين يتم إصدار سندات ملكية جديدة لهم، في "تطهير مكاني" يهدف إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للبلاد وتشير التقارير إلى أن المساكن الفارغة يتم تخصيصها لشاغليها الموالين للنظام الذين يتم إصدار سندات ملكية جديدة لهم، في "تطهير مكاني" يهدف إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للبلاد، مما يدفع المدنيين إلى عدم مغادرة منازلهم خوفا من عدم القدرة على العودة إليها ولو على حساب حياتهم.

وأفاد اللاجئون بأن أسماء بعض الشوارع تغيرت مع وصول سكان جدد، خاصة من إيران، وأن أراضي وأحياء بأكملها تباع إلى مستثمرين أجانب، وفي المقام الأول الروس والصينيون والإيرانيون، وأكدوا أن المعلومات المتعلقة بسندات ملكية السكان الشرعيين أصبحت الآن قديمة، مما يجعل أي محاولة للاسترداد أكثر صعوبة.

- التدمير والسرقة والنهب

ويفيد تقرير المركز السوري للعدالة والمساءلة بأنه من خلال دراسة مقاطع الفيديو والصور والمناظر الجوية في داريا وحرستا واليرموك وحمص وجرجناز، ومن خلال إجراء مقابلات مع شهود وجنود سابقين، ومن خلال الحصول على وثائق داخلية من البيروقراطية السورية توصلت المنظمة إلى استنتاج مفاده أن القوات الحكومية تقوم بشكل منهجي بنهب المنازل والممتلكات.

اللاجئون أفادوا بأن أسماء بعض الشوارع تغيرت مع وصول سكان جدد، خاصة من إيران، وأن أراضي وأحياء بأكملها تباع إلى مستثمرين أجانب، وفي المقام الأول الروس والصينيون والإيرانيون

وأوضحت الكاتبة أن توزيع الغنائم يتم وفق نظام راسخ داخل اللواء 34 المشهور بالنهب في درعا، بحيث تنقل المعدات الإلكترونية إلى فرع المخابرات العسكرية في المسمية، وتقدم البضائع الأخرى إلى القائد الذي يصطفي لنفسه ما يريد، ثم يعاد بيع الباقي في أسواق يسميها السكان "سوق اللصوص" أو "أسواق السنة"، وما لا يتم بيعه يستخدم لتأثيث البنية التحتية للنظام أو المستشفيات الخاضعة لسيطرة الحكومة.

وتطبق سياسة الأرض المحروقة على المدن والقرى والمنازل حسب الكاتبة، مما يحرم المدنيين من كل ما يسمح لهم بالبقاء على قيد الحياة، وفي العديد من الحالات التي وثقها المركز فكك الجنود وأفراد المليشيات أسطح المنازل لتصبح معرضة للعوامل الجوية وغير صالحة للسكن، في تكتيك يهدف إلى تهجير المعارضين وإثراء الموالين.

ويقول التقرير إن القوات الحكومية والمليشيات الموالية للرئيس بشار الأسد متورطة في العملية برمتها، من النهب إلى البيع، موضحا أن "السرقات ليست من عمل مجموعة فرعية انتهازية من الجهات العسكرية"، إذ تظهر الأدلة أن اللصوص يقومون بالسرقة بموافقة هرميتهم، إن لم يكن ذلك تعليماتهم المباشرة .ومع أن مسألة عودة اللاجئين تعتبر أمرا محوريا في المفاوضات بشأن بناء سلام دائم وحل سياسي للصراع فإن جميع المراقبين مجمعون على أنه بدون عملية واضحة لإعادة الممتلكات لنحو 14 مليون نازح سوري لا يمكن أن تكون هناك عودة سلمية.

(ترجمة الجزيرة)

المصدر: أوريان 21

الأسد نجا ولم ينتصر... انتفاضة أخرى تواجه سوريا

فورين بوليسي

تشارلز ليستر

(اللغة الانجليزية) 18 تموز 2024

نص المقال: إنه "بعد سنوات من انتهاء الحرب الأهلية في البلاد، بدأت سيطرة #الأسد تتفكك مرة أخرى. فقبل ستة أعوام، استولى النظام السوري على محافظة #درعا الجنوبية، المعروفة شعبياً لدى ملايين السوريين بأنها "مهد الثورة"، بعد محاصرتها بدعم روسي وتحويلها إلى أنقاض، وبمظلة أميركية.

وشكّل هذا النصر العسكري لحظة محورية بالنسبة للرئيس السوري بشار الأسد. إذ كانت المرة الأخيرة التي يستولي فيها النظام على مساحة كبيرة من أراضي المعارضة، وتم تصنيف درعا على أنها "منطقة خفض التصعيد" بعد أشهر من الديبلوماسية الدولية المكثفة التي لعبت فيها الولايات المتحدة دوراً مركزياً."

وأضاف: "بالنسبة لكثيرين، شكلت تلك اللحظة بمثابة انتصار للأسد وانتهاء للأزمة السورية، واحتواء آثارها. إلا أنه في الحقيقة، لم "ينتصر" الأسد أبداً، بل نجا فحسب، وذلك بفضل الدعم القوي المستمر من روسيا وإيران من جهة وبفعل فك الارتباط الدولي من جهة أخرى، إذ تبخر اهتمام العالم بالعمل على حل الأزمة المنهكة في #سوريا."

ويشير الكاتب في "فورين بوليسي" إلى أن الوضع في سوريا، من نواحٍ عديدة، أسوأ مما كان عليه سابقاً. هناك علامات واضحة ومستمرة على تعافي تنظيم الدولة الإسلامية؛ وتجارة المخدرات الدولية المرتبطة بالنظام بمليارات الدولارات؛ والأعمال العدائية الجيوسياسية المستمرة التي تشمل إسرائيل وإيران وتركيا وروسيا والولايات المتحدة. في ظل صعف في قبضة النظام على المناطق الخاضعة لسيطرته.

وفي السياق، يقدم جنوب سوريا مثالاً بارزاً، إذ بعد ست سنوات من قصف مهد الثورة وإخضاعها، بدأ حكم الأسد في الجنوب يتآكل.

فبينما كان الأسد وراعيه الروسي يعتزمان أن يجسد الجنوب "سوريا المستقرة" التي تم "تطهيرها" من المعارضين، تحولت المنطقة إلى أكثر المناطق عدم استقرار منذ عام 2018. فبين منتصف حزيران/يونيو ومنتصف تموز/يوليو وحدهما، قُتل ما لا يقل عن 47 شخصا في محافظتي درعا والسويداء، عن طريق الاغتيالات والكمائن والمداهمات والخطف وإعدام الرهائن يومياً. وباتت تمثل درعا اليوم على وجه الخصوص تجسيداً للانفلات الأمني والفوضى.

واليوم، بحسب المعلومات، أصبح مقاتلو المعارضة السابقون وغيرهم من الفصائل المسلحة المحلية في محافظتي درعا والسويداء الجنوبيتين الخاضعتين لسيطرة النظام أكثر جرأة في تحدي انتهاكات النظام في الأسابيع الأخيرة. وفي الفترة من منتصف يونيو/حزيران إلى منتصف يوليو/تموز، قام مقاتلون مسلحون - معظمهم من المعارضة السابقة - باختطاف ما لا يقل عن 25 ضابطاً عسكرياً سورياً انتقاماً من اعتقال النظام التعسفي للمدنيين في مناطقهم. وقد تم بعد ذلك استخدام الرهائن بنجاح كوسيلة ضغط لإجبار النظام على إطلاق سراح المعتقلين المدنيين. علماً أنه لم يحدث من قبل أن تم تحدي النظام بهذا الشكل وإجباره على الخضوع.

اما الفصائل المسلحة المحلية، التي تعتبر "متصالحة" شكلاً، فقد بدأت الآن أيضاً في شن هجمات مباشرة على نقاط التفتيش والمباني العسكرية التابعة لنظام الأسد رداً على الانتهاكات.

على سبيل المثال، عندما تم اعتقال امرأة سورية من بلدة إنخل في درعا أثناء محاولتها تجديد جواز سفرها في دمشق في 10 تموز/يوليو الفائت، شن مقاتلو المعارضة السابقون في إنخل هجمات منسقة على ثلاث نقاط تفتيش تابعة للنظام ومقر المخابرات المحلية. وعندما ردت قوات النظام بإطلاق النار، بما في ذلك باستخدام قذائف الهاون والمدفعية، نصب المقاتلون المحليون كميناً لمركبة مدرعة تابعة للنظام وصلت كتعزيزات، ودمروها بالقذائف الصاروخية. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، أُطلق سراح المرأة.

وفي محافظة السويداء المجاورة، حيث نظم السكان المحليون أكثر من 330 يوما من الاحتجاجات المتتالية للمطالبة بإسقاط الأسد، أنشأت قوات النظام بشكل غير متوقع نقطة تفتيش أمنية جديدة عند المدخل الرئيسي لعاصمة المحافظة في 23 يونيو/حزيران الفائت. وعلى الأثر، حشدت الفصائل المسلحة المحلية وشنت هجمات على مواقع النظام، وانخرطت في قتال عنيف دام 48 ساعة استقطب تعزيزات النظام من دمشق.

وبحلول 25 حزيران/يونيو، اضطر النظام إلى التراجع، وتحويل نقطة التفتيش إلى موقع بدون سلطة محلية. كان مثل هذا التحدي المباشر لسياسة النظام الأمنية لافتاً، خاصة بالنسبة للمحافظة التي لم تقع أبداً تحت سيطرة المعارضة.

وقد أثار هذا الحادث قدراً كبيراً من الاهتمام الإقليمي، وسلط الضوء على استسلام النظام. وهذا قد يفسر سبب اغتيال أحد أبرز قادة الجماعات المسلحة المناهضة للنظام في السويداء، - قائد لواء الجبل مرهج الجرماني - الذي قاد العديد من الهجمات المذكورة أعلاه، في منزله فجر يوم 17 تموز/يوليو الفائت، حيث أصيب برصاصة في رأسه عبر نافذة غرفة معيشته على يد قاتل مأجور مزود بكاتم للصوت. وزوجته التي كانت موجودة في المنزل لم تسمع إطلاق النار.

وفي الفترة الزمنية نفسها الممتدة على مدار الشهر، اختطفت الجماعات المسلحة المحلية في جنوب سوريا أيضاً أربعة من عملاء مخابرات النظام متهمين بارتكاب انتهاكات متعددة، بما في ذلك القتل والتعذيب والجريمة المنظمة. تعرض الأربعة جميعاً للتعذيب، وأجبروا على الاعتراف بجرائمهم أمام الكاميرا، ثم أُعدموا، ونُشرت مقاطع فيديو اعترافاتهم محليًا وعلى وسائل التواصل الاجتماعي. علاوة على ذلك، اغتيل اليد اليمنى لرئيس المخابرات العسكرية "سيئ السمعة" في درعا، لؤي العلي، في قلب عاصمة المحافظة في 13 يوليو/تموز الفائت. وبحسب المعلومات، فإن العلي، المعروف باسم أبو لقمان، أشرف على ما يقرب من عقد من التعذيب على أكبر منشأة لاحتجاز المعتقلين والاستجواب في درعا.

بحسب الكاتب، تقدم مثل هذه الرؤى لمحة عن الواقع الحقيقي لحكم النظام في العام الرابع عشر من الأزمة السورية. وبعيداً عن تعزيز سيطرته، يبدو أن سلطة الأسد تنهار. وفي الوقت نفسه، يواصل النظام الفشل في جهوده المتقطعة لتحدي تنظيم الدولة الإسلامية المنبعث من جديد.

وفي الشهر الماضي وحده، قُتل ما لا يقل عن 69 من أفراد قوات أمن النظام في هجمات شبه يومية لتنظيم الدولة الإسلامية عبر الصحراء الوسطى في سوريا. ويأتي ذلك وسط "عملية تطهير" يقوم بها النظام ضد الجماعة الجهادية منذ شهر. وفي الوقت نفسه، توفيت مستشارة الأسد الكبيرة لونا الشبل في 3 يونيو/حزيران في حادث سيارة غامض يعتقد البعض أنه كان وظيفة داخلية، في حين قُتل محمد براء قاطرجي، العمود الفقري لاقتصاد النظام، في غارة جوية إسرائيلية في 15 يونيو/حزيران.

ويختم الكاتب: "على الرغم من مواجهة نظام سيء السمعة لأنه لا يبذل أي جهد للقضاء على المعارضة، يبدو أن شعب جنوب سوريا قد فاض به الكيل. فمن الانتفاضة الشعبية التي استمرت قرابة عام في السويداء إلى تصميم المقاتلين المحليين لتحدي انتهاكات النظام والسياسة الأمنية بشكل مباشر، لا يبدو وكأن الأزمة تم حلها، بل هي أزمة تتطور وربما تتصاعد مرة أخرى".

(ترجمة مركز الشرق العربي)

المصدر: **فورين بولسي**

سيناريو "منتصف الطريق" للتطبيع بين تركيا والنظام السوري

سوريا الاسبوعية

تشارلز ليستر

(اللغة الانجليزية) 16 تموز 2024

نص المقال: بعد أن أشارت تركيا علناً إلى رغبتها في بَدْء عملية تطبيع العلاقات مع النظام السوري خرج الأخير بشروط مسبقة وتصريحات متناقضة، مما جعل فرصة التطبيع الحقيقي تبدو ضعيفة، فهل هذا بسبب قوة النظام أم عجزه؟ يجيب عن ذلك الباحث تشارلز ليستر في مقاله الذي حمل عنوان "سورية تتصدّر المشهد في رقصة التطبيع التركي ".

على مدى عدة أسابيع، أشارت الحكومة التركية علناً إلى رغبتها في بَدْء عملية تطبيع العلاقات مع النظام السوري، وقد دعا الرئيس رجب طيب أردوغان في عدّة مناسبات بشار الأسد إلى اجتماع ثنائي، ثم تبعه وزير خارجيته هاكان فيدان، فشجع دمشق على قبول "دعوة أردوغان للسلام". وفي 11 تموز/ يوليو، في قمة حلف شمال الأطلسي في واشنطن، كان الرئيس أردوغان واضحاً للغاية عندما قال: "لقد وجّهت كلامي للأسد قبل أسبوعين، قائلاً له: إما أن تأتي إلى تركيا أو نلتقي في بلد ثالث، كما وجهتُ تعليمات إلى وزير خارجيتي للتعامل مع هذه المسألة". جاء هذا التصريح وسط شائعات تفيد بأن رئيس الاستخبارات إبراهيم كالين يخطط للسفر قريباً إلى بغداد للقاء مسؤولين سوريين وعراقيين، وهو مسار للحوار مفتوح منذ عدة سنوات.

تأتي التلميحات والرسائل التركية الأخيرة في أعقاب جهود إقليمية كبيرة، بقيادة العراق في المقام الأول وإيران في المقام الثاني، لإقناع تركيا بالدخول في تحالُفات أمنية إقليمية جديدة وواقع سياسي جديد. ويبدو أن هذه المبادرات العراقية، بدعم إضافي من لجنة الاتصال العربية التي تركز على سورية، تهدف إلى البناء على جهود الحكومات الإقليمية عام 2023 لإعادة إشراك النظام ودفع الحَراك الدبلوماسي الرامي إلى حلحلة الآثار الأكثر ضرراً للأزمة السورية. في الأسبوع الماضي، قال وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين علناً إن بغداد ستستضيف قريباً اجتماعاً بين النظام وتركيا، يركز ابتداءً على القضايا الأمنية. ومن ناحية أخرى، أفادت التقارير بأن روسيا تعارض استضافة بغداد لهذا الاجتماع، وتفضل بدلاً من ذلك عقد اجتماعات من هذا القَبيل في تركيا، وبتسهيل روسي .

في الأسابيع الأخيرة، زعمت العديد من وسائل الإعلام الإقليمية أن النظام قد اقتنع بتخفيف شرطه المرتبط باستئناف العلاقات التركية بالكامل، أي المطالبة بالانسحاب العسكري التركي الكامل قبل أي خُطوات دبلوماسية. مع ذلك أعلنت وزارة خارجية النظام أن أي إعادة للعلاقات يجب أن "تُبنى على أُسُس واضحة، وأهمها انسحاب القوات الموجودة بشكل غير قانوني من الأراضي السورية ."

يبدو أن تأكيد النظام على موقفه الراسخ ورفضه الواضح للتوقعات السائدة لدى الدول الإقليمية بشأن موقفه أو سياساته أعاد احتمال التطبيع الحقيقي إلى نقطة البداية. وكان هذا هو النمط ذاته الذي شهدناه مطلع عام 2023، عندما أدلى الرئيس أردوغان بتصريحات عامة متطابقة تقريباً مع تصريحاته الحالية حول لقاء الأسد قبل الانتخابات الرئاسية التركية في أيار/ مايو 2023. كما باءت هذه المبادرات بالفشل عندما واجهت شرط الأسد المسبق لانسحاب القوات العسكرية التركية. وبعد أن أدلى بصوته في الانتخابات البرلمانية السورية في 15 تموز/ يوليو عاد الأسد ليعكّر صفو الأمور مرة أخرى، عندما قال "ليس لدينا شروط"، لكن "متطلبات" النظام تتضمن الانسحاب التركي .

لقد تساءل الأسد "ما الهدف من اللقاء؟ لم نسمع شيئاً عن الهدف. هل هو من أجل حلّ القضايا؟ أم لتحسين العلاقات؟ أم إعادتها إلى وضعها الطبيعي؟ يجب أن تكون مرجعية أي اجتماع هي إلغاء أو إنهاء أسباب المشكلة، المتمثلة في دعم الإرهاب والانسحاب من الأراضي السورية. هذا هو جوهر المشكلة، فالاجتماعات مستمرة، وقد تم ترتيب اجتماع على المستوى الأمني، ويقول وزير الخارجية التركي إن هناك اجتماعات سرية، لكن لا يوجد شيء سري بالنسبة لنا في دمشق، كل شيء يحدث في العلن، ولا أحد يريد خلق المزيد من المشاكل مع جيرانه، لكن هذا لا يعني أننا سنمضي قدماً بدون قواعد واضحة". وقد أصبحت الأمور أكثر غموضاً بعد هذه التعليقات.

بالنسبة لتركيا، فإن سياسة النظام مبنية على مصلحتين للأمن القومي يُنظَر إليهما على نطاق واسع على أنهما وُجودِيّتان، هما إيجاد حلّ لأزمة اللاجئين ومواجهة حزب العمال الكردستاني .PKK فيما يخص قضية اللاجئين، تستضيف تركيا أكثر من 3.5 مليون لاجئ سوري، وقد توحدت الأطياف السياسية التركية بالكامل الآن خلف الرغبة المتمثلة بإعادة السوريين إلى ديارهم، لكن التطبيع مع النظام لا يخاطر فقط بتعثُّر عودة اللاجئين، بل قد يؤدي حتى إلى تدفُّقات جديدة من اللاجئين إلى تركيا. ومثلها كمثل لبنان والأردن، ليس لدى تركيا أي وسيلة لتسوية هذه الدوامة الإشكالية. وفي الوقت ذاته، أظهرت دمشق قدرة عسكرية متواضعة جداً على تحييد حزب العمال الكردستاني، الذي ينشط ضِمن قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، خاصة في ضوء شراكة الأخيرة مع القوات الأمريكية على الأرض والتحالف الدولي الأوسع لمكافحة تنظيم داعش. ومع هذه العقبات التي يبدو أنه لا يمكن التغلب عليها أكثر من أي وقت مضى، فإن التطبيع الشامل الحقيقي للعلاقات التركية السورية ما يزال يبدو بعيد المنال .

في نهاية المطاف هناك بعض التطوُّرات الرمزية التي تفيد الواقع الجيوسياسي الإقليمي، بما في ذلك اجتماع وزراء الخارجية أو حتى الرؤساء، ولكن العودة الحقيقية إلى العلاقات قبل عام 2011 تبدو وكأنها ستتعطل بسبب الحقائق المُرّة التي نشأت في سورية على مدى 13 عاماً .

بالطبع يُلاحظ أنه في ظل كل الإشارات التركية، لم يتم تقديم شيء جوهري من النظام أو من الوسطاء مثل العراق وإيران وروسيا لمعالجة أي من المشاكل الأساسية التي تتطلب تحركاً فعلياً، سواء كان ذلك في إعادة اللاجئين، أو العملية السياسية، أو مكافحة الجريمة المنظمة، أو حلّ الأزمة الإنسانية المدمرة، وكل ما يتم الحديث عنه هو كلام بدون مضمون فعلي تقريباً .

أخيراً قد يكون سيناريو "منتصف الطريق" الذي يركز بشكل رئيسي على الرمزية والشكليات كافياً لجميع الأطراف المعنية في عملية التطبيع بين تركيا والنظام، لكن حتى ذلك قد يتسبب في عدم استقرار كبير، سواء في تركيا أو عبر الحدود شمال سورية. فالأسابيع الثلاثة الماضية وحدها شهدت موجة من الهجمات العنيفة ضد اللاجئين في تركيا وأعمال شغب مميتة ومواجهات مسلحة ضد تركيا في شمال سورية. وبالنسبة للمعارضة الرسمية السورية، تبدو التطورات الأخيرة تحمل تهديداً وجودياً حقيقياً لها، ولم يسبق أن كانت تعبيرات الغضب والعداء تجاه ائتلاف المعارضة السورية بارزة وحيوية كما هي الآن في حلب وإدلب، وبسبب عدم قدرتها على التحدث بقوة ضد أنقرة، تعرضت مصداقية المعارضة السياسية السورية لضربة قوية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة.

(ترجمة مركز جسور للدراسات)

المصدر: سوريا الاسبوعية

100 ألف سوري عادوا إلى بلدهم منذ بدء مسار تطبيع "أنقرة- دمشق

الصحيفة التركية

باقي سانجاك

(اللغة التركية) 19 حزيران 2024

نص المقال: صحيفة "Türkiye Gazetesi" تؤكّد أنّ 100 ألف سوري عادوا من تركيا خلال شهري حزيران/ يونيو الماضي وتموز/ يوليو الحالي، تزامنًا مع خطوات التطبيع المتبادل بين أنقرة ودمشق، معتبرةً أنّ عودة اللاجئين هي "من ثمار التطبيع"

ذكرت صحيفة "Türkiye Gazetesi" أنّ 100 ألف سوري عادوا من تركيا خلال شهري حزيران/ يونيو الماضي وتموز/ يوليو الحالي، تزامنًا مع خطوات التطبيع المتبادل بين أنقرة ودمشق، معتبرةً أنّ عودة اللاجئين هي "من ثمار التطبيع."

وأضافت أنّ أكثر من 100 عائلة استقرّت في حلب خلال حزيران/ يونيو الماضي، في حين لوحظ ازدحام عند معبر "كسب" الحدودي المؤدّي إلى محافظة اللاذقية السورية، وفق تقرير الصحيفة الذي نشرته اليوم الجمعة.

الصحيفة أشارت إلى أنّ ما بين 300 إلى 500 سوري يعودون إلى مناطق سيطرة الحكومة السورية يوميًا، لكن يُفضّل معظم العائدين الجدد مدينة إدلب والمناطق التي تسيطر عليها المعارضة.

ونقلت الصحيفة تعليقًا للاجئ سوريين قرّر العودة إلى سوريا من تركيا، للإشارة إلى أنّه لم يتلقَّ هو أو أفراد عائلته أيّ سوء معاملة، في حين قال آخر، إنّ الأوضاع في حلب أفضل مما كانت عليه، لكن مشكلات البنية التحتية فيها لا تزال تشهد مشكلات.

على مدار الأيام الماضية، وبعد اندفاعة تركية واضحة في مسار التقارب التركي مع سوريا، تتابعت التصريحات من قبل الجانبين لتحديد مواقف واضحة إثر سيل من التصريحات التي بلغت دعوة رئيس الحكومة السورية، بشار الأسد، لزيارة سوريا.

أحدث هذه التصريحات جاء على لسان الأسد نفسه، الاثنين الماضي، حين ربط اللقاء مع الرئيس التركي بتحقيق نتائج، مع إبداء انفتاح أكبر وتغيير أشد وضوحًا في اللهجة حيال أنقرة، لكنّه عاد للحديث مجدّدًا عن انسحاب تركي من الأراضي السورية.

ولم يتأخّر الردّ التركي كثيرًا، إذ خرج وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، للحديث عن أنّ الرئيس التركي وجّه "دعوة للسلام"، على أمل أن تكون فهمتها جميع الأطراف، موضحًا أنّ هذه الدعوة لا تنطلق من موقع ضعف.

وخلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره السعودي، تحدّث فيدان عن الحاجة لفترات زمنية طويلة لإحلال السلام، كون سوريا في أزمة كبيرة، وهناك روسيا وإيران والولايات المتّحدة، ومناطق تحت سيطرة الحكومة السورية وأخرى تحت سيطرة المعارضة وأخرى تحت سيطرة "التنظيم الإرهابي" (في إشارة تركية إلى الإدارة الذاتية لشمال شرقي سوريا).

(ترجمة الكاردل عربي)

المصدر: الصحيفة التركية

استراتيجية إيران المتجددة في شرق سوريا

معهد واشنطن

عمر أبو ليلى

(اللغة الانجليزية و العربية) 18 تموز 2024

نص المقال: على الرغم من أن النموذج الإيراني المتمثل في إنشاء ودعم مجموعات بالوكالة يتسق عبر "الهلال الشيعي"، إلا أن طهران بدأت مؤخرًا في استخدام تكتيكات جديدة ومثيرة للقلق فقط تهدد بتوسيع نفوذها.

منذ تدخلها أول مرة لدعم نظام الأسد في الحرب الأهلية السورية، واصلت إيران ترسيخ وجودها، حيث قامت بدعم العناصر الموالية للنظام وشاركت بقوة في قمع الحراك الشعبي السوري. وفي حين يُشكل الوجود العسكري الإيراني النشط أحد أهم العناصر لاستعراض قوتها، نجحت طهران في الوقت عينه في تحقيق نجاحات كبيرة على الصعيد الاجتماعي والسياسي أيضًا، كما تلعب على الانقسامات الطائفية وتستقطب عدداً متزايداً من الميليشيات إلى فلكها. ومن ثم، تجعل تلك الجهود من إيران القوة الأكثر فعالية في المشهد السوري، كما تُبرز أنشطتها الأخيرة في شرق سوريا نهجها متعدد الأوجه لتوسيع نفوذها بشكل أكبر.

وغير خفيّ على المتابع أهداف إيران القريبة والبعيدة والمتعدّدة، إلا أنّ أكثرها إلحاحا هو الطريق الاستراتيجي الذي يخترق العراق نحو سوريا ومن ثم لبنان، والذي يرمز إليه عبر العواصم بطريق طهران - بغداد - دمشق - بيروت، والذي تحتله إيران بشكل كامل كحزام بريّ لنقل الأسلحة والعتاد لحلفائها مثل حزب الله في لبنان والمليشيات في العراق.

وإيران إذ تحافظ على فاعليتها في الملف السوري، فإنّما تكتسب زخمها الميداني خاصة من الجماعات المتمركزة في العراق، فالميليشيات جزء أساسيٌّ من التحالفات والديناميات الإقليمية القائمة في المنطقة، وكانت دراسة بعنوان (شبكات التسلل الإيرانية في الشرق الأوسط) نُشرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 قالت أنّ إجمالي إنفاق إيران على ميليشياتها في سوريا والعراق واليمن بحوالي 16 مليار دولار سنويا، بينما ينفق النظام الإيراني حوالي 700 مليون دولار سنويًا لدعم ميليشيات حزب الله اللبناني. وعلى الرغم من أن النموذج الإيراني المتمثل في إنشاء ودعم مجموعات بالوكالة يتسق عبر "الهلال الشيعي"، إلا أن طهران بدأت مؤخرًا في استخدام تكتيكات جديدة ومثيرة للقلق فقط تهدد بتوسيع نفوذها.

- شحنات الأسلحة المتزايدة في شرق سوريا

منذ بدء الحرب في غزّة، كانت إيران ووكلاؤها - المعروفون بـ "محور المقاومة" - في موقف مُحرج بشكل واضح، حيث أصبح الخطاب المكثف والعدواني الذي تبنته تلك الجماعات يتناقض مع رد فعلها الفاتر تجاه العملية العسكرية الإسرائيلية. ورغم الادعاءات بوجود شبكة تضامن عابرة للحدود القومية، إلا أن محور المقاومة قد فشل في التدخل بشكل حاسم لدعم حماس. لذلك تُحاول إيران التغطية على ذلك بزيادة شحنات الأسلحة عبر سوريا والعراق، لتصل أخيرا إلى يد حزب الله.

وبغض النظر عن الهدف، هناك زيادة في حركة شحنات الأسلحة هذه، فحسب المتابعة الميدانية وخاصة في غرب الفرات يُلاحظ ازدياد شحن الأسلحة ونقلها من العراق صوب سوريا، وهو أمر يعكس ضعف الضربات الإسرائيلية والأمريكية ضدّ إيران وميليشياتها، كما يعكس ضعف

قوات سوريا الديمقراطية. وتسيطر قوات سوريا الديمقراطية، المتحالفة مع الولايات المتحدة، على منطقة دير الزور منذ سنوات. لكن في الآونة الأخيرة، تدهور الوضع الأمني بشكل كبير حيث قامت الميليشيات المدعومة من قبل إيران بدعم القائد العسكري المحلي الشيخ إبراهيم الهفل زعيم قبائل (العكيدات)، لمواجهة سيطرة قوات سوريا الديمقراطية. ويُنظر إلى هذا التوجّه أنّه يهدف إلى التغطية على حركة شحنات الأسلحة الضخمة، كما أنّه يُساهم في إضعاف الولايات المتحدة وحلفائها وإثارة القلاقل في مناطق تواجدها. بالإضافة إلى النفوذ الإيراني غرب الفرات، يمكن أن تؤدى حالة عدم الاستقرار هذه على الجانب الشرقي، إلى فتح ممر جديد لمزيد من الميليشيات الموالية للأسد والموالية لإيران لدخول المشهد.

وجدير بالذكر أنّ الميليشيات الإيرانية المختلفة تمتلك ما يقارب من مائة ألف عنصر لها على أقل تقدير في سوريا يتوزّعون في سبعين ميليشيا بسوريا كما صرّح قائد الحرس الثوري الإيراني حسين سلامي، ويمكن ذكر بعض هذه الميليشيات الفاعلة في سوريا: لواء فاطميون، ويتكون من الأفغانيين، ولواء زينبيون من الباكستانيين، وحزب الله اللبناني والعراقي، ولواء أبو الفضل العباس وحركة النجباء من العراقيين ولواء صعدة اليمني.

- استراتيجية أيران القديمة والجديدة

تتمثّل استراتيجية إيران في سوريا على عدة مستويات تعمل عليها منذ دخولها في سوريا، وهي استراتيجيات عسكرية، وسياسية، واقتصادية، وطائفية، وثقافية. وفي دراسة مشتركة نشرها مركز جسور صيف 2023 خلصت إلى زيادة المواقع الإيرانية العسكرية في سورية التي وصل عددها إلى 570 موقعاً (منها 55 قاعدة عسكرية و515 نقطة عسكرية)، وهو أكبر حجم نفوذ خارجي في الخريطة السورية ومن هذا العدد فإنّ حصة دير الزور هي 7 قواعد عسكرية و70 نقطة عسكرية. وبحسب المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) فإنّ الأهمية الاستراتيجية لإيران عبر شبكاتها وميليشياتها تتمثّل بـ: استمرارية الممر البري من طهران إلى بيروت، والسيطرة على شواطئ البحر المتوسط، وعقد اتفاقيات مع النظام السوري لعقود قادمة، والسيطرة على قطاعات الصحة والكهرباء والغذاء والتمويل، وتوسيع نطاق الدعم الإيراني "الاستشاري والمالي والعسكري" حيث أنّ قيمة التجارة الإيرانية في سوريا بلغت 869 مليار دولار.

وعلى الرغم من تعدّد النقاط والقواعد الإيرانية بسوريا، إلا أنّ محافظة دير الزور تعد أهمّها لأسباب متعددة حيث تشكل الجسر الرابط للميليشيات الإيرانية بين سوريا والعراق في محيط نهر الفرات، ولذلك في حال ضعفت أو فقد الإيرانيون هذه النقطة سيكون من المستحيل العثور على ممر من طهران إلى ساحل البحر المتوسط إلا عبر الجو، خاصة مع احتفاظ الولايات المتحدة بوجود عسكري في قاعدة "التنف" في حمص المجاورة.

وعلى الجانب الثقافي والطائفي، نجحت إيران في تشكيل ميليشيات طائفية محلية وأخرى غير طائفية مارست وتمارس معها أساليب متعددة بهدف كسبها إلى جانب الطائفة الشيعية أو على الأقل التعاطف معها، ومن ثم ترغيبها بالتشيّع (وهي استراتيجية تهدف لتغيير طائفي في مناطق متعددة بسوريا وخاصة مناطق شرق سوريا بدير الزور ذات العمق السني العربي).

وإلى جانب الاستراتيجيات السياسية والعسكرية، لا تتوقّف إيران عن استراتيجيتها الناعمة في زيادة نفوذها الثقافي/الطائفي عبر زيادة افتتاح المراكز الثقافية في مناطق متعددة وخاصة دير الزور، حيث رصدت شبكة دير الزور 24 على سبيل المثال مؤخّرا مركزين ثقافيين في دير الزور المدينة. ومع أنّ أنشطة هذه المراكز الثقافية متعدّدة منها دورات الكومبيوتر والرحلات الكشفية، إلا أنّها تستعرض كذلك تاريخ إيران ودورات

لتعليم اللغة الفارسية وترغيب الملتحقين بكل ما هو إيراني، وبشكل ناعم وتدريجي التشيّع، الذي يحصل معه أولئك الذين يرتضون باعتناق المذهب الشيعي على مكافآت وحوافز عدة.

ويُنظر إلى النشاط الإيراني الثقافي كجزء من دعوتها إلى نشر التشيّع، والذي يُمكن اعتباره ضمن استراتيجيات عدة لكسب قاعدة شعبية أكبر والتغلغل في المجتمع السوري والذي لا يمكن ضمان تأثير بعيد المدى فيه دون ارتباط ديني/طائفي، وخاصة أنّ المذهب الشيعي ينطوي على إطاعة الأئمة في المذهب بشكل شبه تام.

ختاما، لا شكّ أنّ التدخّل الإيراني في سوريا يمثّل أحد أبرز التحولات في الصراع السوري، حيث تمكّنت من ترسيخ وجودها بطرق متعددة؛ تشمل الأبعاد العسكرية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية. ومع تزايد نفوذها، الذي لم يقتصر على استراتيجيات الدعم العسكري للنظام السوري فحسب، بل شملت أيضًا محاولات مستمرة للتغيير الطائفي والثقافي من خلال إنشاء المراكز الثقافية وتعزيز التشيّع في المجتمع السوري، أصبحت إيران لاعبا رئيسيا لا يمكن تجاهله في الملف السوري، مما يثير العديد من التساؤلات حول مستقبل المنطقة وتوازن القوى فيها. إنّ مراقبة تحرّكات إيران وتكتيكاتها ستظل ضرورية لفهم الديناميات المتغيرة في سوريا والمنطقة ككل، خاصة في ظل التحديات والتوترات المستمرة التي تواجهها القوى الدولية والإقليمية المتورطة في هذا الصراع المعقد.

المصدر: معهد واشنطن

باحثون عن التقارب بين "أنقرة ودمشق": تعقيدات عالقة ولن يحصل بين عشية وضحاها

معهد السلام" الأمريكي

(اللغة الانجليزية) 22 تموز 2024

نص المادة: قالت "منى يعقوبيان" نائبة رئيس مركز "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في "معهد السلام" الأمريكي، إن المصالحة بين أنقرة ودمشق "لن تحصل بين عشية وضحاها، بغض النظر عما يحدث، حتى لو جرى لقاء بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وبشار الأسد."

وأضافت "يعقوبيان" في حديث لوكالة الصحافة الفرنسية، أن "تعقيدات" عالقة في ملفات عدة، تجعل من المؤكد أن استعادة العلاقات بين أنقرة ودمشق "ستحصل في أحسن الأحوال بشكل تدريجي وطويل الأمد."

ولفتت يعقوبيان، إلى أنه يتعين الانتظار لمعرفة ما إذا كان بالإمكان إعادة صياغة اتفاق "أضنة"، بعد أن سيطر الأكراد على مساحات واسعة شمال وشرق سوريا.

في السياق، قال مدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن، سونير كاغابتاي، إن أنقرة "تريد من الأسد أن يقضي على حزب العمال الكردستاني.. عندها سيبدأ التطبيع الحقيقي في شمال غربي سوريا، مع التزام تركيا بسحب قواتها تدريجياً."

ولم يستبعد "كاغابتاي"، أن يعترف أردوغان بسلطة الأسد في شمال غربي سوريا، خلال مرحلة انتقالية، على أن يبقى الأمن "في يد أنقرة"، وأن يكون الهدف النهائي إعادة اللاجئين السوريين من تركيا، لكن "الجزء الصعب" هو أن الكثير من المدنيين السوريين لا يرغبون في العيش تحت حكم الأسد مجدداً، ويمكن أن يناصبوا حينها العداء لتركيا.

وعبر رئيس معهد "أبحاث السياسة الخارجية" الأمريكي آرون شتاين، عن اعتقاده بأن الوجود الأميركي سيجعل أي هجوم تشنه تركيا بتفويض من دمشق تجاه الأكراد، "خياراً محفوفاً بالتحديات"؛ لذا فإن تفعيل اتفاقية أضنة الموقعة بين تركيا وسوريا (1998) هو "الأداة الوحيدة المتاحة؛ كونها تخول تركيا شن عمليات في سوريا على عمق خمسة كيلومترات من الحدود"، إذا تعرض أمنها القومي للخطر.

وسبق أن قال "ألكسندر يفيموف" سفير روسيا في دمشق، إن إجراء اتصالات مباشرة بين ممثلي سوريا وتركيا يجب أن يسبقه إعداد دقيق، لافتاً إلى أن هذا الإعداد "جارٍ على قدم وساق"، موضحاً أن كل ما تنشره وسائل الإعلام سابق لأوانه.

وأكد السفير الروسي أن آلية الحوار الرئيسية حول هذه القضية هي الصيغة الرباعية (روسيا وإيران وسورية وتركيا)، وفي إطاره، تستمر الجهود الرامية إلى تقريب التوجهات الأساسية بين دمشق وأنقرة، واعتبر أنه من المفيد إشراك دول أخرى في هذه العملية من أجل تنشيط الخطوات ذات العلاقة.

وأضاف: "لن يجادل أحداً بأن استعادة العلاقات السورية التركية التي كانت تتسم سابقاً بحسن الجوار، لن يكون لها تأثير إيجابي على الحالة في الجمهورية العربية السورية فحسب، بل ستسهم أيضاً في تحسين الوضع في المنطقة بشكل عام".

وسبق أن قال "عمر أنهون" آخر سفير تركي في سوريا، إن حل جميع المشكلات المتشابكة بين أنقرة ودمشق قد يستغرق سنوات طويلة، معتبراً أن رد دمشق على دعوة أنقرة لإتمام عملية التطبيع، لا يطرح شروطاً مسبقة، بل يحدد ما يجب تحقيقه بمجرد بدء العملية.

-ورأى أنهون، في مقال بمجلة "المجلة"، أن تلك المشكلات قائمة حتى في حال التقاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع بشار الأسد، ولفت إلى وجود قضايا رئيسة يجب معالجتها لجعل التطبيع ممكناً ومستداماً، أبرزها مسألة فصائل المعارضة في شمال غرب سوريا، وقوات "قسد" الكردية وحزب "العمال الكردستاني"، إضافة إلى أزمة اللاجئين في تركيا.

وأكد السفير السابق، أن الأسد لم يغير سياساته أو "ممارساته الوحشية" التي أدت إلى انتفاضة عام 2011، بل لا يزال مصراً على موقفه الرافض للمعارضة، لافتاً إلى أن إجراء انتخابات حرة بمشاركة الجميع وتقاسم السلطة، حتى على أدنى مستوى، ما زالا احتمالين بعيدين عن التحقق.

وأشار إلى أن الأزمة السورية ليست مجرد قضية ثنائية بين تركيا وسوريا، ولا يزال قرار مجلس الأمن رقم 2254، الخيار الأفضل لتشكيل إطار وأساس لتسوية سياسية شاملة في سوريا.

وسبق أن اعتبر "عمر أنهون" السفير التركي السابق لأنقرة في دمشق، أن تركيا صاحبة الثقل الإقليمي، قد تخلت عن فكرة "سوريا دون الأسد"، وتسعى الآن لإقامة علاقة تعاون مع دمشق، وذلك بعد تصريحات الرئيس التركي "أردوغان" عن إمكانية إعادة العلاقات مع إمكانية لقاء الأسد.

وقال أنهون في مقال نشرتها مجلة "المجلة"، إن حدة الموافق بين دمشق وأنقرة قد خفت "إذ قال أردوغان اليوم إنه منفتح على فرص إعادة العلاقات مع سوريا ورئيسها، وسبقه بيوم تصريح للأسد عن انفتاحه على المبادرات المرتبطة بالعلاقة مع تركيا."

ولفت السفير السابق إلى أن تركيا مدركة أن التعامل مع الأسد "ضروري لمعالجة قضية اللاجئين، لأنه يسيطر على دمشق ويمكنه المساعدة في تحديد خارطة طريق لعودة السوريين المتبقين"، وبين أن الجهات الفاعلة الرئيسية مثل تركيا وإيران والولايات المتحدة وروسيا وبعض الدول العربية، تظل حاسمة في تحديد مستقبل سوريا.

واعتبر أنهون أن الوساطة الروسية أدت أيضاً إلى تطورات في المجال الاقتصادي، حيث أعيد فتح معبر "أبو الزندين"، الذي يربط مناطق سيطرة "الجيش الوطني السوري" ودمشق شرق حلب، أمام الممرات التجارية.

وينظر متابعون للتصريحات التركية بأنها "غير مفهومة التوجه"، وأنها ربما تكون ضرورة مرحلية، لن تتعدى التصريحات السياسية لتحقيق توازن انتخابي وإرضاء بعض القوى المطالبة بالتواصل مع نظام الأسد لحل مشكلة الاجئين ولتقويض التنظيمات الإرهابية شمال سوريا، ولكن يبقى السؤال الذي يحتاج لإجابة واضحة "هل يقبل أردوغان أن يضع يده بيد مجرم حرب كالأسد بعد كل هذه القطيعة والتصريحات لعقد من الزمن"...؟.

المصدر: ترجمة شبكة شام نقلاً عن معهد السلام" الأمريكي

واشنطن تغير استراتيجيتها بعد التطبيع التركي السوري

ميدل إيست آي

شون ماثيوز

(اللغة الانجليزية) 19 تموز 2024

نص المقال: إن التطورات نحو تطبيع العلاقات بين سوريا وتركيا، تدفع الولايات المتحدة الأمريكية، نحو تغيير استراتيجيتها.

وفي الوقت الذي تستمر فيه محاولات تطبيع العلاقات بين تركيا وسوريا، التي انقطعت منذ 12 عامًا، نُشر تحليل لافت للنظر حول النهج الأمريكي في هذه العملية.

ففي الوقت الذي يواصل فيه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان توجيه رسائل إيجابية نحو التطبيع مع سوريا، تواصل دمشق إصرارها على انسحاب القوات التركية من سوريا.

أما الولايات المتحدة التي تدعم قوات سوريا الديمقراطية في شمال سوريا، والتي تشكل منظمة حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية عمودها الفقري، فتدلي بتصريحات ضد التطبيع بين أنقرة ودمشق.

وخلال هذا الأسبوع، صرحت وزارة الخارجية الأمريكية بأنها "لا تدعم جهود التطبيع بين تركيا وسوريا ولن تطبع العلاقات مع سوريا حتى يتم التوصل إلى حل سياسي للمشكلة المستمرة منذ 13 عاماً."

وذكر موقع "ميدل إيست آي" أن واشنطن أبقت رسمياً على اعتراضها على تطبيع حلفائها مع دمشق، لكنها تخلت عن سياسة نشطة في هذه القضية. وقال مسؤولان أمريكيان سابقان ومسؤول عربي للموقع إن القضية أثيرت خلال زيارة وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين إلى واشنطن.

وقال المسؤول العربي إن "العراق أبلغ الولايات المتحدة بالفعل أنه يعمل من أجل توقيع اتفاقية مصالحة بين تركيا وسوريا، لكن الجانب الأمريكي لم يبد أي اهتمام."

وقد اتخذت حكومة بشار الأسد في الآونة الأخيرة خطوات لتطبيع العلاقات مع العديد من الدول العربية، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. ووفقًا للمحللين، فإن التقارب بين أنقرة ودمشق سيكون أكثر ما سيؤثر على الولايات المتحدة الأمريكية بسبب وجودها العسكري في شمال سوريا ودعمها لحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب.

وقال السفير الأمريكي السابق لدى سوريا روبرت فورد لموقع "ميدل إيست آي": "الأسد ضعيف جدًّا في مواجهة الأمريكيين، لكن سوريا وتركيا اللتين تعملان معًا قد تحاصران قوات سوريا الديمقراطية". كما اعتبر فورد أن محاولات الوساطة العراقية مرتبطة بهدف إيران المتمثل في إخراج القوات الأمريكية من سوريا.

وقال السفير الأمريكي السابق لدى العراق دوغلاس سيليمان إن انسحاب القوات الأمريكية سيكون في مصلحة إيران، مضيفاً: "إذا كان همك الرئيسي هو محور المقاومة الإيراني، فلن ترغب في رؤية المحادثات بين الأتراك والأسد تتقدم إلى الأمام".

المصدر: ميدل إيست آي

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces